

خسائر الكهرباء ١٠٠ مليار دولار والنفط ٩٥ مليار دولار

سورية ستكون ورشة عمل كبيرة خلال المرحلة المقبلة

وزير الاقتصاد: فرص الاستثمارات كبيرة وعدد من المنشآت بدأت بالدخول لسوق العمل

هناء غانم



أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل خلال المؤتمر الصحفي الذي أُمس أن سورية خلال المرحلة القادمة ستكون ورشة عمل كبيرة جداً في الكثير من المناطق وهي بحاجة إلى جهود كبيرة من الجميع من القطاعين العام والخاص.. مضيفاً إن هناك بعض الاندراجات على مستوى العالم وفرص الاستثمارات في سورية كبيرة وواعد، ومع عودة الأمان بدأ عدد من المنشآت بالدخول إلى سوق العمل، مبيّناً أن حجم المديونية في سورية ليس كبيراً رغم الحرب التي تعرضت لها سورية وأنه خلال الحرب كان هناك تراجع في المؤشرات ومعدلات النمو الاقتصادي وكان عام ٢٠١٣ الأسوأ على الاقتصاد السوري.

قانون استثمار شامل

وقال إن قانون الاستثمار رقم ١٨ راعي الجديد نظم موضوع تحويل الأموال لقطاعات ذات أولوية ومنها إعفاءات ومزايا، مشيراً إلى أن قانون الاستثمار الجديد نظم موضوع تحويل الأموال لجميع ألياته سواء حركة المال - والأجور والتعويضات فكانت الحاجة لقانون استثمار جديد يراعي مجموعة من التحديدات كالمناطق التي بحاجة للتنمية والمناطق التي بحاجة للإعمار - مع وجود ضمانات مريحة لكل مستثمر وتيسيط الإجراءات وتحديد مدد زمنية ومنح إجازات الاستثمار كحد أقصى ٣٠ يوماً والأهم أن المستثمر لن يلجأ إلى أي جهة حكومية لمتابعة أوراقه سوى هيئة الاستثمار. لذلك أكد الوزير أن القانون قدم رؤية لمناخ التطوير العقاري ومناخ التخصصية الخدمية ومناخ الملكية الخاصة وآلية فض النزاعات وإتباع الطرق الودية ومراكز التحكيم، وأشار الوزير إلى أننا نعمل خلال الفترة الحالية على حماية الإنتاج المحلي وترشيد الاستيراد ونجحنا بذلك، وأن الاستثمار موضوع ضروري خلال المرحلة الراهنة، وكذلك تنوع الاقتصاد والقطاع الاقتصادي الصناعي والزراعي والخدمي أيضاً يد عاملة مهمة ومتميزة وغيرها مع الأساسيات، كما وجود رساميل سورية مهمة كلها من الأمور الضرورية كما أن استقرار سعر الصرف أدى إلى زيادة في قطاعات الإنتاج وقطاعات أخرى استثنائية، مع عودة الأمان أيضاً، وبدأ

عدد من المنشآت الدخول إلى سوق العمل فكانت الحاجة لقانون استثمار جديد يراعي مجموعة من التحديدات كالمناطق التي تحتاج للتنمية أو التي تحتاج للإعمار ووجود ضمانات مريحة لكل مستثمر. والأهم وجود بنية أساسية لبعض القطاعات يكون من الممكن الارتكان عليها لتوسع البنى الإنتاجية وتحديث قطاعات أخرى، أي إنه كانت هناك مجموعة من السياسات الحكومية على هذا الصعيد منها سياسة التجارة الخارجية وحماية الإنفاق المحلي وزيادة الإنتاج من خلال تحفيزه الإنتاج المحلي ووضع شيء لقانون استثمار جديد يراعي مجموعة من التحديدات كالمناطق التي بحاجة للتنمية والمناطق التي بحاجة للإعمار - مع وجود ضمانات مريحة لكل مستثمر وتيسيط الإجراءات وتحديد مدد زمنية ومنح إجازات الاستثمار كحد أقصى ٣٠ يوماً والأهم أن المستثمر لن يلجأ إلى أي جهة حكومية لمتابعة أوراقه سوى هيئة الاستثمار. لذلك أكد الوزير أن القانون قدم رؤية لمناخ التطوير العقاري ومناخ التخصصية الخدمية ومناخ الملكية الخاصة وآلية فض النزاعات وإتباع الطرق الودية ومراكز التحكيم، وأشار الوزير إلى أننا نعمل خلال الفترة الحالية على حماية الإنتاج المحلي وترشيد الاستيراد ونجحنا بذلك، وأن الاستثمار موضوع ضروري خلال المرحلة الراهنة، وكذلك تنوع الاقتصاد والقطاع الاقتصادي الصناعي والزراعي والخدمي أيضاً يد عاملة مهمة ومتميزة وغيرها مع الأساسيات، كما وجود رساميل سورية مهمة كلها من الأمور الضرورية كما أن استقرار سعر الصرف أدى إلى زيادة في قطاعات الإنتاج وقطاعات أخرى استثنائية، مع عودة الأمان أيضاً، وبدأ

تحسن التجارة مع روسيا

في سياق متصل لفت الخليل إلى أن التبادل التجاري مع روسيا تحسن في الأعوام الأخيرة بسبب اجتهاد الشركات السورية والروسية وهذا نمو مهم ويأتي في المرتبة الثانية بعد الصين، موضحاً أن الإعفاءات الجمركية من الجانب روسيا وانخفاض تكاليف الرسوم الجمركية شجعت التصدير إلى روسيا.

المستثمر الراجع في الاستثمار يطالبه إلى الهيئة ويضمن دليل الإجراءات آتية منح تراخيص للإقامة والعمل المنصوص عليهم في الفقرة ١/ من هذه المادة.. والأهم حسب القانون أنه من ضمانات الاستثمار هو عدم نزع ملكية المشروع إلا للمنفعة العامة بعد تعويض يعادل القيمة المشروعة الحقيقية بالسعر الراجح بتاريخ الاستلاك، كذلك عدم إخضاع المشروع لأي أعباء إجرائية جديدة ناجمة عن قرارات وتعاميم وبيانات صادرة عن أي تحويل نتيجة العقوبات أدى إلى ارتفاع أسعار المواد كالمزبونات النباتية. وفي عودة لملكية الضمانات التي قدمها القانون للمستثمر أكد الخليل لهـ"الوطن" أن ما نصت عليه المادة ١٩ يؤكد أنه بحق للمستثمر غير السوري طوال مدة المشروع الحصول على تراخيص إقامة له ولوالديه ولزوجته وأولاده وللعمال والفنيين والخبراء والفنيين غير السوريين الذين لديهم، وذلك وفق أحكام القانون ٢٢ للعام ٢٠١٤ كما يحق له أخذ تراخيص له وللعمال والخبراء والفنيين غير السوريين لديه وفق القرارات والأنظمة النافذة، ويقدم بطلبه بالتخصيص إلى الهيئة التي تحيله

إلى المجلس مشقوعاً برأيها، يصدر المجلس قراره بالموافقة على التخصيص بعد التنسيق مع الجهات المعنية حسب الحال. كما يراعى بالتخصيص الخريطة والخطة الاستثمارية وحجم المشروع الاستثماري وطبيعة نشاطه وعوائده الاقتصادية وأهميته، كما يضع المجلس نظاماً يتضمن أسس استخدام المقارن الملوكة من الدولة التي يتم تخصيصها بالاستثمار وبدلائها ضمانات الاستثمار عدم جواز إلقاء الحجز الاحتياطي على المشروع أو فرض الحراسة عليه إلا بموجب قرار قضائي.

خسائر القطاعات

وحول خسائر القطاعات الاقتصادية في الحرب قال الوزير إن العديد من القطاعات تعرضت للاستهداف والمتهجب وأنه حتى عام ٢٠٢٠ كانت خسائر قطاع الكهرباء قد بلغت مئة مليار دولار. وفي قطاع النفط ٩٥ مليار دولار مشيراً إلى أنه مازلت حقول وآبار النفط والغاز تسرق بإشراف أميركي في المناطق الشمالية الشرقية حتى الآن، وعن تأثير تمديد العقوبات في قانون الاستثمار قال إن الالتفاف على العقوبات أصبح حرفة سورية. والشركة التي تخشى من العقوبات يمكنها الظهور بغير اسمها الحقيقي ويوجد شركات لا تخشى موضوع العقوبات لكونها لا تتعامل مع الغرب.

علاقات إيجابية مع دول الجوار

حول قانون قيصر قال: قانون قيصر منع المصارف السورية من التحويل للخارج وفرض عقوبات على المصرف المركزي وعقوبات على شحن البضائع وعقوبات على التعاقد مع الحكومة السورية. وفي رده حول وجود إقبال على الاستثمار في سورية خلال المشاركة في معرض إكسبو٢٠٢٠ دس من بعض الدول العربية، وعن العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية أكد أن العلاقات مع الأردن في تحسن ملحوظ وأنه لا تواصل مع قطر على المستوى الاقتصادي وحول قرار عدم السماح باستيراد الخيوط المصنعة المصنعة محلياً قال: لن منع الاستيراد هو لحماية الإنتاج المحلي وتخفيف الضغط عن فاتورة الاستيراد ولن يسمح باستيراد الأقمشة للتجار والصناعيين إلا من خلال المرافئ البحرية ويوجد كتشف جمركي وخبير من اتحاد غرف البضائع لكي يتأكد أنها ليست من الأصناف المنتجة محلياً.

الوطن

أكدت شركة سيريتل أن معرض تكنو تكس بشراكة إستراتيجية مع سيرتيل، هو عبارة عن منصة جديدة تجمع شركات الاتصالات والبرمجة والخدمات الإلكترونية، على مدى أربعة أيام ابتداءً من أمس، ١٣ تشرين الأول على أرض مدينة المعارف بدمشق. وبيتت الشركة في بيان صحفي أن شراكتنا في المعرض تأتي تعبيراً عن التزامنا بدعم المجتمع وعساومتنا في مختلف النشاطات الاجتماعية وبعائتها، إضافة إلى تقديم أفضل خدمات تكنولوجيا الاتصالات التي صيغت للاستثمار في سورية مثل القانون رقم ١٠ والمرسوم رقم ٨ أو القانون الجديد للاستثمار إذ تهتم بالشروعات الكبيرة.

على ذمتهم: أجور شحن بضاعة إلى سورية تعادل ثمنها

أمين سر غرفة صناعة دمشق لـ«الوطن»: نعلم على «بيت المونة» للاستمرار بالإنتاج ومخازيننا تكفي ستة أشهر

محمد راكان مصطفى



بين أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها محمد أكرم الحلاق، استمرار مشكلة ارتفاع أجور الشحن للبضائع من الخارج، مبيّناً أنه قد تصل في بعض الأحيان أجور شحن الحاوية لما يعادل سعرها، ما يعني مضاعفة التكلفة للمنتج. وأوضح الحلاق أن الأسعار مازالت محافظة على القيم نفسها التي وصلت إليها في شهر أيلول حيث تجاوزت قيمتها ١٤ ألف يورو، مضيفاً: ومن غير المعروف إلى متى يمكن أن يستمر هذا الموضوع.

وعن تأثير فتح الحدود مع الأردن على تكاليف الشحن بين الحلاق أنه لا يوجد انعكاس ملموس على ذلك، لكن أجور الشحن إلى جميع الموانئ سواء إلى ميناء العقبة أو بيروت أو اللاذقية مرتفعة، مضيفاً: وإن كان هناك توفير في أجور الشحن إلا العقبة إلا أنه يتم دفع الوفر كرسوم عبور ورسوم مرافق، إضافة لتكاليف الشحن البري إلى سورية. ولفت الحلاق إلى وجود مشكلة إضافية تزيد من صعوبة شحن المواد وهي تأمين على التكلفة لم تشهد منتجات الصناعات الكيماوية في الأسواق أي ارتفاع على الأسعار، بل على العكس هناك العديد من العروض المنافسة بين الشركات على المنتجات، معيّداً ذلك إلى أن الحاويات والأشكال الحلاق إلى التسهيلات الحكومية للصناعيين، حيث معظم المواد الأولية

سُمح باستيرادها وذلك يشمل أكثر من ٩٥ بالمئة من المواد الأولية الصناعية، كما أن تحديد مدة الإجازة بـ٦ أشهر ساهم بحل مشكلة تأخر الشحن، منوهاً بأن وزارة الاقتصاد لا ترد أي طلب استيراد مواد أولية. وأكد الحلاق أنه حتى الآن، وعلى الرغم من تزايد من صعوبة شحن المواد وهي تأمين على التكلفة لم تشهد منتجات الصناعات الكيماوية في الأسواق أي ارتفاع على الأسعار، بل على العكس هناك العديد من العروض المنافسة بين الشركات على المنتجات، معيّداً ذلك إلى أن الحاويات والأشكال الحلاق إلى التسهيلات الحكومية للصناعيين، حيث معظم المواد الأولية

الأولية لديها، مضيفاً: ونحن معادون على بيت المونة وقد تربينا عليها. أمين سر غرفة الصناعة بأنها جيدة، وبأنها مضيئة: وإن كان هناك توفير في أجور الشحن إلا العقبة إلا أنه يتم دفع الوفر كرسوم عبور ورسوم مرافق، إضافة لتكاليف الشحن البري إلى سورية. ولفت الحلاق إلى وجود مشكلة إضافية تزيد من صعوبة شحن المواد وهي تأمين على التكلفة لم تشهد منتجات الصناعات الكيماوية في الأسواق أي ارتفاع على الأسعار، بل على العكس هناك العديد من العروض المنافسة بين الشركات على المنتجات، معيّداً ذلك إلى أن الحاويات والأشكال الحلاق إلى التسهيلات الحكومية للصناعيين، حيث معظم المواد الأولية

عضو غرفة تجارة يتوقع: انقطاع بعض المواد لعزوف المستوردين والقادم أعظم

التجار والصناعيين إلا بالاستيراد مجتمعين عبر بواخر ضخمة، ضد الاحتكار الثلاثي لشركات الحاويات وكلائها عبر بواخر شحن البضائع (بالدك)، مضيفاً: ولكن ذلك يحتاج إلى تمويل كبير ما يتطلب منهم التعاون مع بعضهم لتأمين التمويل اللازم. وتمنى بيتنجاته ألا يستمر الارتفاع بتكاليف الشحن بهذا الشكل لوكت طويل، مضيفاً: ولكنه لن يعود كما كان سابقاً، متوقفاً أن يحصل انقطاع ببعض المواد من الأسواق، بسبب عزوف مستوردين عن الاستثمار، وبسبب ارتفاع تكاليف الشحن، وأن ذلك سوف يرافقه ارتفاع في الأسعار. بيتنجاته بين أنه لا يوجد خيار حالياً أمام

مدبر عام إكتار البذار: يمكن للفلاحين الحصول على احتياجاتهم من مراكز المؤسسة وفروعها الزراعية

الحكومة تحدد مبيع كيلو بذار القمح بـ١٥٨٥ ليرة والشعير بـ١٧٤٢ ليرة

عبد الهادي شباط

وافق رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية بتحديد سعر مبيع الكيلو الواحد من بذار القمح موسم /٢٠٢١-٢٠٢٢/ المسلم من المؤسسة العامة لإكتار البذار إلى الفلاحين بـ/١٥٨٥/ ليرة وسعر كيلو بذار الشعير بـ/١٧٤٢/ ليرة. وفي تصريح مدير عام مؤسسة إكتار البذار بسام سليمان بين أنه يمكن للفلاحين التوجه لمركز إكتار البذار في المحافظات وفروع المصرف الزراعي مصطحبين معهم التنظيم الفلاحي للحصول على الجيدة للبذار المنتج لدى المؤسسة العامة لإكتار البذار والمردودية العالية لها، وأن المؤسسة العامة لإكتار البذار تعمل على تأمين الاحتياجات الفعقات والشحن والأحياس وغيرها، وتم رفعها لوزارة الزراعة لعرضها على اللجنة المعنية بدراسة هذه اللجنة وهي لجنة التطوير التي تشترك فيها إلى جانب وزارة الزراعة عدد من الوزارات والجهات العامة المعنية ثم يدرس القرار بشكله النهائي ويتخذ من الفريق الحكومي المختص (اللجنة الاقتصادية) مبيناً أنه لدى المؤسسة نحو ٩٠ ألف طن من بذار القمح منها نحو ٧٠ ألفاً لدى مؤسسة إكتار البذار ونحو ٢٠ ألف طن لدى المؤسسة السورية للحبوب وهي أكثر من كميات التي تم توزيعها من بذار القمح على الفلاحين التي كانت بحجود ٧٦ ألف طن وأن المؤسسة بدأت بأعمال غربية وإعداد البذار وتأمين كل مستلزمات إعداده من العمقات اللازمة لمعاملته والأحياس الخاصة بتجهيز البذار المغرول والمعقم، وأن كميات البذار المغرول والمعقم بلغت حتى تاريخه نحو ٢٠ ألف طن وبلغت الكميات الموزعة على المصارف الزراعية

نحو ١٢ ألف طن، وأن الطاقة الإنتاجية اليومية للغربية حالياً لدى المؤسسة هي بحجود ٧٠٠ طن من البذار المغرول والمعقم ضمن المراكز التسعة العائدة للمؤسسة إضافة إلى الفرزات المستأجرة من القطاع الخاص للغاية نفسها. وبين المدير العام أنه بإمكان الفلاحين التوجه لمركز المؤسسة أو فروع المصرف الزراعي مصطحبين معهم التنظيم الفلاحي للحصول على الجيدة للبذار المنتج لدى المؤسسة العامة لإكتار البذار والمردودية العالية لها، وأن المؤسسة العامة لإكتار البذار تعمل على تأمين الاحتياجات الفعقات والشحن والأحياس وغيرها، وتم رفعها لوزارة الزراعة لعرضها على اللجنة المعنية بدراسة هذه اللجنة وهي لجنة التطوير التي تشترك فيها إلى جانب وزارة الزراعة عدد من الوزارات والجهات العامة المعنية ثم يدرس القرار بشكله النهائي ويتخذ من الفريق الحكومي المختص (اللجنة الاقتصادية) مبيناً أنه لدى المؤسسة نحو ٩٠ ألف طن من بذار القمح منها نحو ٧٠ ألفاً لدى مؤسسة إكتار البذار ونحو ٢٠ ألف طن لدى المؤسسة السورية للحبوب وهي أكثر من كميات التي تم توزيعها من بذار القمح على الفلاحين التي كانت بحجود ٧٦ ألف طن وأن المؤسسة بدأت بأعمال غربية وإعداد البذار وتأمين كل مستلزمات إعداده من العمقات اللازمة لمعاملته والأحياس الخاصة بتجهيز البذار المغرول والمعقم، وأن كميات البذار المغرول والمعقم بلغت حتى تاريخه نحو ٢٠ ألف طن وبلغت الكميات الموزعة على المصارف الزراعية

معرض تكنو تكس بشراكة إستراتيجية مع سيرتيل

منصة جديدة تجمع شركات الاتصالات والبرمجة والخدمات الإلكترونية



زباننا من دفع وتحويل الأموال إلكترونياً بطريقة آمنة، وسهلة، إضافة إلى ميزة دفع الفواتير الإلكترونية، وذلك من خلال إنشاء حساب زبون. وأوضح سيريتل أن كون هذه الخدمة - سيريتل كاش - متاحة لجميع زبائن سيريتل من خلال طلب وتخير الناس عن كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا والاتصالات، حياة زبائننا عبر توفير وقتهم وشراكتنا في المعرض تأتي تعبيراً عن التزامنا بدعم المجتمع وعساومتنا في مختلف النشاطات الاجتماعية وبعائتها، إضافة إلى تقديم أفضل خدمات تكنولوجيا الاتصالات التي صيغت للاستثمار في سورية مثل القانون رقم ١٠ والمرسوم رقم ٨ أو القانون الجديد للاستثمار إذ تهتم بالشروعات الكبيرة.

الحياة خاصة الاقتصادية منها. وفي تصريح لهـ"الوطن" بيتت مديرية قسم الإعلام في شركة سيريتل هيا الصفدي أن المعرض يضم كل الخدمات التكنولوجية ونحن يهمننا المشاركة في مثل هذه المعارض وخصوصاً أن شركة سيريتل دائماً تسعى للتواجد في كل شيء جديد وتخير الناس عن كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا والاتصالات، حياة زبائننا عبر توفير وقتهم وشراكتنا في المعرض تأتي تعبيراً عن التزامنا بدعم المجتمع وعساومتنا في مختلف النشاطات الاجتماعية وبعائتها، إضافة إلى تقديم أفضل خدمات تكنولوجيا الاتصالات التي صيغت للاستثمار في سورية مثل القانون رقم ١٠ والمرسوم رقم ٨ أو القانون الجديد للاستثمار إذ تهتم بالشروعات الكبيرة.